المنتدى العربي للمرأة العاملة

تحت عنوان

" التمكين من منظور التنمية المستدامة "

( القاهرة، جمهورية مصر العربية | 06 - 07 نوفمبر 2019 )

# مداخلة

# " الفتيات ومسارات الإصلاح الاقتصادي والتنموي الواقع والآفاق "


إعداد

الدكتورة / مشيرة أبو غالي

رئيس مجلس إدارة مجلس الشباب العربي

**مقـــدمة**

لعل جيل اليوم من الشـــباب العربي هو الأكثر تعلماً مقارنة الاجيال الســـابقة حيث يقع على عـاتقه بنـاء المســـتقبل وبـات يمثل مورداً عظيماً بالنســـبة للمنطقة العربية مقارنة بالاجيال السـابقة بما يصـب في تنمية المنطقة العربية فقد بات النسـاء من الشـابات العرب يقدمن مســـاهمات كبيرة كعمال وصـــاحبات أعمال ومواطنين وتســـلم الحكومات العربية يكون الشـباب مورداً اسـاسـياً لذا بادرت إلى رفع تحدي تشـغيل الشـباب بالتحرك والتدخل من خلال مستويات عدة وقد تكون هذه التدخلات غير شاملة في معظمها وتسجل درجات متفاوتة من النجاح على المدى البعيد إلا انها تبرز بما لا شك فيه إلتزام سياسيا من جانب الحكومات التي تستثمر في مستقبل دولها.

ورغم وجود التحدي الديمجرافي المتعلق بالوافدين الجدد إلى ســـوق العمل علي رأس جدول أعمال الحكومات العربية إلا أن الوضـــع الاقتصـــادي لم ينجح بعد في اســـتحداث فرص عمل جديدة ومسـتدامة ونتج هذا عن عدم مواءمة السـياسـات الاقتصـادية للتشـغيل وسـياسـات الاسـتثمار والبيئة التنظيمية وقد سـجلت الدول التي أخذت بنظام الخصـخصـة معدلات نمو سلبية من جانب التشغيل في القطاع العام هذا امام القدرة المحدودة لاستيعاب العمالة للقطاع الخاص.

وتجدر الإشـــارة إلى تأثير المتغيرات الاقتصـــادية والاجتماعية والســـياســـية على عدم الاستقرار الاقتصادي وقد أسفر ذلك عن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب خاصة المرأة وتزايد العمالة الجزئية والفقر ومن ناحية أخرى يجد الشـــباب العربي نفســـه غير مجهز بالشكل الكافي لسوق العمل وهي الحصيلة الكبر من البطالة في المنطقة العربية.

ورغم ما تحقق من خطوات إيجابية ملموسة لتحسين وصول الجنسين من الشباب إلى فرص التعليم العالي إلا أن هناك العديد من الشباب يجر على الاشتغال باعمال لا تتماشى ومســتوى مهاراته مما يجعلهم يتعرضــون إلى ما يســمى باســتنزاف الادمغة، وينتج عن اهمال الدول لتأهيل الشباب ورفع خبراتهم لقوى العمل من استنزاف لرأس المال البشري والاجتماعي وتراجع لفرص التنمية الاقتصـــادية وتزداد هذه الخســـارة كلما تقدم هؤلاء الشـباب بالسـن دون اكتسـابهم أية مهارات أو خبرات تؤهلهم للمشـاركة بمنظومة التنمية الاقتصادية.

❖ **الاتجاهات الإقليمية**

رغم خصـوصـيات كل دولة والتباين بين المناطق في العالم العربي يتضـح ان تبعات سـوق عمل الشـباب متشـابهة في غالبية اقتصـاديات المنطقة ولم تجد غالبية الدول حلول حتى الان لهذه التحديات فيشكل كل من :-

1- ارتفاع معدلات النمو السكاني.

2- زيادة مستويات البطالة.

3- ندرة فرص مشاركة الشابات في أسواق العمل.

وفي ظل هذه التحديات لا تستطيع جهة أو سياسة واحدة تلبية الطلب الشديد الناتج عن تدفق اعداد كبيرة من الشباب كل عام إلى سوق العمل والتنسيق مع ما يترتب عن ذلك من معدلات بطالة كبيرة في المنطقة العربية.

**مبادرات عربية رسمية**

وبالنظر إلى المبادرات الرسمية ففي العديد من الدول العربية قامت الحكومات بعدد من المبادرات لتشغيل الشباب والفتيات ، وهنا أشير إلى مجموعة من الأمثلة ليست حصرية حول مبادرات ناجحة قامت بها بعض الدول العربية تجاه الحد من البطالة.

- **فبدأ من خطة العمل الوطنية التي أقتها وعملت بها مصر منذ عام 2016** باطلاق

البرنامج الرئاسي لتدريب وتأهيل الشباب ثم اعلان تأسيس الاكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب التي باتت الان الحاضنة الرسمية لتخرج الشباب الذي تم اعداده لسوق العمل وكذا ضخه في مواقع صناعة القرار بالأجهزة الحكومية، وتعمل بشكل تشاركي مع وزارة التخطيط ووزارة العمل والهجرة والشـركاء الاجتماعيين والجهات المعنية الدولية والمنظمات الشـبابية والجهات المانحة ونجد أيضـاً دور كبير قد لعبه جهاز تنمية المشـروعات في نشـر ثقافة العمل الحر وقيامه لتغير سـياسـته أكثر من مرة أمام كافة التحديات التي وقفت امام الحصول الشباب على قروض مناسبة بشكل ميسر يتماشى مع ظروف الشـباب واذا نظرنا نسـبة المشـروعات التي مولها الجهاز نجد أن **الاقبال من الفتيات كان الأكبر والأكثر تفاعلاً** عن الشباب بل كانت الفتاة محفزة للشباب على خوض التجربة وبالبدء في العمل واستخدام الدعم المتاح التي وفرته الدولة، هذا وقد جاء قرارات **فخامة الرئيس / عبد الفتاح السيسي** بمطالبته البنوك بخفض سعر الفائدة على القروض

المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر كان أكبر محفز للشباب حيث أصبحت القروض لا تتعدى 5%

- **وفـــــي المملـــكة العـــــربية السعـــــودية** فقد تمـــكن **صاحب السمو الملكي الأمير / محمد بن سـلمان ولي عهد المملكة العربية السـعودية من إحداث حراكاً كبيرا وواسعا لتمكين المرأة أدهش العالم منذ أن خرج وفريق عمله بوضع رؤية 2030 وما تبعها من قرارات اختضـت الفتاة والمرأة السـعودية وحققت تمكين غير مسبوق للمرأة بالمملكة والتي استفادت منه الشابات السعوديات بشكل واسع ويحقق مستقبل واعد لهن في كافة المجالات.**
- **وفي البحرين** نجد البرنـامج الوطني للتشـــغيل الذي أطلقته مملكة البحرين بهدف تدريب المواطنيين وتوظيفهم في القطـاعيين العام والخاص فد احدث حراكاُ كبيراُ لتشـغيل الشـباب كما ركزت بعض المبادرات الاهلية على انشـاء حاضـنات لرواد ورائدات الاعمال أســـهمت في خلق فرص عمل جديدة ومبتكرة للشـــباب عامة والفتيات خاصة.
- **وفي فلسطين** نجد تأسيس منتدى ( شـارك ) الشبابي بالأراضي الفلسطينية المحتلة قام المنتدى بتأسـيس 20 مركز شـباب حول الضـفة العربية وقطاع غزة كما قام المنتدى بـاعداد برنـامج خطوة للامـام بهدف خفض معدلات البطـالـة عن طريق التدريب ورفع المهارات.
- **وفي سـلطنة عمان** تما تأسـيس برنامج سـند للتشـغيل الذاتي وتنمية الاسـتقلالية الوطنية عام 2001 بهدف تعزيز الريـادة وتوفير الوظائف للقوى العاملة العمانية خاصـة الشـابه وتوسـيع القطاع الخاص وتعزيز سـياسـة التمكين وقد قامت اللجنة الوطنية للشـــباب بعمل برامج داعمه ونحفزة لريادة الاعمال وكذا لعبت الجامعات دوراً كبيرا ي اعداد وتأهيل الشباب المبتكرين.
- **وفي الأردن** نجد مبادرة الأردنية الذي بدأت عام 1999 وما حققته من نجاح كبير عام 2006 – 2007 عـــندما تخطـت سقف أهـــدافها إلـــــى شـــراك صندوق **الملك / عبد الله ابن الحسـين** للتنمية والذي تنفذها هيئة شـباب كلنا الأردن والان نجد مبادرات مؤسسـة ولي العهد التي خلقت حراك وتدفق للمبادرات الشبابية التي تناولت كافة قطاعات التنمية.

**الاستراتيجيات والتحديات**

وعلى الرغم من وجود الكثير من الأمثلة عن الممارســـات الحميدة في المنطقة إلا أن الخبرات الناجحة تظل قليلة وضـئيلة أمام تحديات أسـاسـية منتشـرة في المنطقة العربية وتتزايد بزيادة العمل الديمجرافي الذي يظهر من خلال النمو الســـريع في عدد الســـكان العاملين ونسـبة الشـباب إلى البالغين ومواطن ضـعف القطاع التربوي الذي تزداد الفجوة بينه وبين متطلبات سوق العمل، ورغم وجود مبادرات واستراتيجيات وضعتها الكثير من الدول بالمنطقة العربية إلا اننا نجد التحديات لا زالت قائمة، وهذا يجعلنا امام عدة أسـباب واقعية :

1- عدم اتباع الدول لسياسات وطنية للتشغيل متكاملة وسياسات قطاعية متماسكة.
2- عدم وجود مصدر موحد للاقراض ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويقوم فنيا على دعم الشباب وفق الظروف والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.
3- عدم تدعيم عمليات التحليل والبحث وجمع المعلومات حول ســـوق العمل بالمنطقة العربية يجعلنا نفتقر إلى قاعة بيانات شاملة ومتكاملة.
4- لا زالت الكثير من القرارات والاتفاقيات العربية المشتركة غير مفعلة والمفعل منها لا يعمل بالشكل المطلوب.
5- قلة الحزم الاسـتثمارية امام عدد المؤهلين للعمل والعمل علي تسـبيك الشـباب بما يمتلكون من مهارات واستعدات واحتياجات دولهم للاستثمارات رسمية.

❖ **التحديات وتشغيل الشباب**

أن نوعية العمل في بعض الدول العربية غالباً ما تكون قاصرة على فرص عمل مؤقتة وغير نظامية فنجدها تحصـر الشـباب بوظائف متدنية الأجور مما يتطلب تحسـين نوعية العمل وضمان استمراريته يساند ذلك وضع آليات لحماية اجتماعية مستدامة، وبالنظر إلى التحديات التي يمثلها تشغيل الشباب العربي يجب على الدول العربية أن تسارع إلى وضع سـياسـات شـاملة تركز على الشـباب مع الاعتبار باعطاء فرص أكبر للفتيات وأن تكون سـياسـاتها مبنية على بيانات وتحليل موثقة تتناول الاقتصـاد سـوق العمل وتبرز حاجات الشـــباب وطاقاتهم والتحديات التي تواجههم ويجب ان تتخذ تدابير تعالج عمليتي العرض والطلب وتحرص على تلقي التطبيق والرصد المناسبين وان يتم تدقيق وتفصيل السياسات والبرامج بشـكل يعزز قابلية اسـتخدام الشـباب والترويج لاسـتخدامهم وتحسـين ضـمانهم

الاجتماعي وان يتم تطبيق هذه السياسات والبرامج من خلال شراكات بين الحكومات والمنظمات الشبابية ومؤسسات المجتمع وذلك لتنفيذ سياسات وبرامج تتضمن استحداث خدمات جديدة لتشغيل طالبي العمل وتطوير مهارات القوى العاملة وتقليص الفجوة بين المهارات ومتطلبات سوق العمل بحيث يتطابق العرض مع الطلب وتوافق برامج التدريب مع الطلب في السوق بأن تكون مبنية على تحليل دقيق لظروف العمل المحلية وصفات المشاركين وطلبات المؤسسات للوظائف ومدى تطابقها مع مهارات وقدرات الشباب.

❖ **التحديات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**

رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدول للنهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة واتخاذ آليات واسعة للترويج لها وتحفيز الشباب على المشاركة بها إلا أنه ما زال الامر تقف أمامه الكثير من التحديات كمغالاة التمويل في المعايير الائتمانية وارتفاع أسعار الفائدة على المشروع وعدم وجود منظومة متكاملة يبنى على أساسها قيام الشباب بعمل المشروعات واعدادهم الاعداد الجيد لأقامتها بالربط بين ما تحتاجه الدولة من تنمية اقتصادية واستثمارية وبين نوعية المشروعات التي يقيمها الشباب.

❖ **التحديات ومؤسسات التوظيف**

افتقار المنطقة إلى خدمات مؤسسات التوظيف وهي جهات تعمل كوسيط بين جهات العمل وبين الشباب أو طالبي العمل وهذا النوع من الخدمات لا زالت المنطقة تعاني من محدوديته وضعف مهارات القائمين عليه مما يضعف التواصل بين العرض والطلب ويجعل جهات التشغيل تغفل حاجات الشباب المهمشين.

❖ **السياسات المقترحة**

من العرض السابق يتضح لنا أن النجاح في مواجهة العديد من التحديات التي تقف امام تشغيل الشباب في المنطقة العربية مرتبط بوجود اقتصاد متنوع ودائم النمو إلى جانب وضع برامج وخطط مستقبلية يراعى فيها اعتبارات العرض والطلب وان تتضمن سياسات سابقة لعملية التطبيق وبرامجه لاحقه لها ولتحقيق ذلك تحتاج الدول العربية إلى:-

1- تطوير وتطبيق ومتابعة سياسات وطنية اقتصادية واجتماعية متكاملة بما فيها الاستراتيجيات الوطنية للتشغيل وتخصيص خطط العمل لتشغيل الشابات وسياسات قطاعية متماسكة.

2- بناء السياسات على بيانات سليمة تحصر عدد الخريجات وعدد العاملات وتقوم على عملية الرصد لسوق العمل.
3- مراجعة المناهج التعليمية لتلبية متطلبات سوق العمل وتعميم مهارات سوق العمل على كافة المراحل التعليمية والسعي تجاه اصلاح التدريب المهني والسعي تجاه جذب المتسربات من التعليم وضخهم التعليم المهني.
4- التنسيق بين مؤسسات تطوير المهارات واعتماد أنظمة جودة التدريب ونقترح هنا انشاء مظلة عربية للتدريب تجمع كل المبادرات الوطنية الرسمية بالدول العربية وتعمل بمنظومة مشتركة وتكاملية.
5- دعم وتوفير التمويل وسائر الخدمات المناسبة وفق الظروف الاجتماعية للشبا وخاصة الفتيات.
6- الربط بين الخطط الوطنية للتنمية الاقتصادية والاستثمارية بين المشروعات التي يقوم الشباب بتأسيسها.

❖ **التوصيات**

1- ضرورة الالتزام بالميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية والاسترشاد باحكام الاتفاقية العربية بشأن التوجيه والتدريب المهني والتوصية المرفقة بها رقم (2) بشأن التوجيه والتدريب المهني ، والاتفاقية العربية رقم (5) بشأن المرأة العاملة ، وسعياً إلى تحقيق قيام السوق العربية المشتركة التي تعتمد على التكامل العربي في كافة المجالات الاقتصادية بما يعمل على انماء الشعور القومي وتعزيز العادات والتقاليد، والقيم الاجتماعية، وتعميق المصالح المشتركة واقتناعاً بأن تحسن إداء القوى العاملة العربية من شأنه أن يحقق التكامل المنشود بين عنصري العمل والتوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، واستيعاب التكنولوجيا الجديدة للتصدي لتحديات العولمة، أخذاً في الاعتبار أن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية تتطلب تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد في الأقطار العربية بما في ذلك – وبصفة خاصة – القوى البشرية الشابة، بما يحقق أهداف التكامل الاقتصادي العربي بالسعي تجاه تذليل العقبات اما الشباب العربي.
2- ان يتم عقد هذا المنتدى بشكل دوري كل عام وينبثق عنه لجنة بهدف متابعة ما يخرج عن المنتدى من توصيات ويرصد ما تم إنجازه.

لقد خرجت القمم العربية الاقتصـــادية والتنموية والاجتماعية الأربعة ببرامج عمل يمثل خطوات تنفيذية وخريطة طريق مستقبلية موجهة للدول العربية من أجل بلوغ الغايات والاهداف التي تبنتها هذه القمم والتي ترمي إلى تحقيق الازدهار الاقتصـــادي والارتقاء الاجتماعي والتنمية المســتدامة لجميع الدول العربية ويقوم القطاع الخاص والمجتمع المدني بدور رئيســي وداعم في تنفيذ هذه البرامج وجاء الاهتمام بتحقيق التكامل العربي على كافة القطاعات على راس أولويات برنامج العمل مندمجا في كافة القطاعات والســـعي نحو تحقيقه في كافة المجالات، مما يستلزم تحرك مشترك على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني للسعي تجاه تفعيل كافة الاتفاقيات العربية المشتركة التي وضعت خصيصاً كآلية لحل هذه القضية، وذلك من خلال مساعي جادة بخطة زمنية محددة نستطيع من خلالها انماء الشعور القومي وتعزيز العادات والتقاليد، والقيم الاجتماعية، وتعميق المصالح المشتركة في وحدة عربية أساسها دعم الشباب والشابات في الدول العربية وتأهيلهم وتوفير المناخ الملائم لتكوين كوادر تســـتطيع عن جدارة قيادة مستقبل الامة العربية

انتهى